صندوق النقد الدولي يحث تركيا على مواصلة تشديد السياسة النقدية

حذر صندوق النقد الدولي تركيا من مخاطر اعتماد نهج تدريجي في مكافحة التضخم، وحث البلاد على مواصلة تشديد سياستها النقدية والاعتماد على البيانات حتى يقترب التضخم من المعدل المستهدف.

جاء ذلك في بيان لصندوق النقد الدولي عقب زيارة روتينية للدول الأعضاء تعرف باسم مشاورات المادة الرابعة.

وذكر صندوق النقد الدولي أن تركيا بحاجة إلى تسريع جهودها في مكافحة التضخم واتخاذ خطوات "أكبر وأكثر تركيزًا" لخفض عجز ميزانيتها. وأوصى بوضع سياسات مالية ونقدية ومحلية منسقة لمعالجة التضخم. بالإضافة إلى ذلك، اقترح صندوق النقد الدولي أن ربط الأجور بتوقعات التضخم، بدلاً من التضخم السابق، يمكن أن يساعد بشكل كبير في كبح الأسعار.

وبحسب بلومبرج، فإن الزيادة المخطط لها في الحد الأدنى للأجور لعام 2025، تحظى باهتمام كبير من البنوك العالمية مثل دويتشه بنك، الذي يتوقع أن تتراوح الزيادة بين 25% و30%.

منذ إعادة انتخاب الرئيس رجب طيب أردوغان في مايو 2023، شهدت تركيا تحولًا اقتصاديًا، حيث قام البنك المركزي برفع سعر الفائدة إلى 50٪ من 8.5٪ في محاولة للحد من التضخم. وعلى الرغم من هذا التشديد، أظهرت البيانات الأخيرة أن التضخم تباطأ أقل من المتوقع في سبتمبر، حيث انخفض إلى 49.4%، مع استمرار الأسعار في الارتفاع مع زيادة تكاليف الخدمات.

وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن التحول في السياسة أدى إلى تقليل الاختلالات الاقتصادية واستعادة الثقة، مضيفًا أن تحسن معنويات السوق أدى إلى تحول المستثمرين الأجانب والمحليين إلى الأصول المقومة بالليرة.

وشدد صندوق النقد الدولي في بيانه على ضرورة الاستمرار في اتباع سياسات نقدية صارمة تعتمد على البيانات حتى يصل التضخم إلى المستويات المستهدفة.